

Distr.: General
29 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في
القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في
مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من المنبر الأوروبي للمرأة في أيرلندا الشمالية، وهو منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

140113 140113 12-62087X (A)



البيان

مقدمة

لئن كانت أيرلندا الشمالية، الخارجة من نزاع استغرق ٤٠ عاماً، تواصل المضي قدماً من الناحية السياسية، فإن الالتزام الذي جرى التعهد به للمرأة في اتفاق الجمعة الحزينة/ بلفاست في عام ١٩٨٨ لم يحرز تقدماً يذكر.

وكان هناك تجاهل لاعتماد وتنفيذ أي إجراءات في عملية السلام على نحو يعكس الالتزام بروح قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أما الأعمال التي قامت بها المرأة قبل عملية السلام وخلالها فقد جرى إهمالها.

وفي حين تواصل نساء أيرلندا الشمالية نضالهن لكي يحصلن على أماكن متكافئة في أي هيكل من الهياكل الجديدة لصنع القرار التي تم إنشاؤها، لا يزال هناك المزيد من الحاجة إلى التعرف على المجالات التي تشهد الآن حالات لارتكاب العنف أثناء النزاع ومعالجة هذه الحالات.

إن المنبر الأوروبي للمرأة في أيرلندا الشمالية هو منظمة جامعة تمثل الجماعات النسائية وغيرها من المنظمات المعنية عبر أيرلندا الشمالية. وقد تم إعداد هذا البيان بالاستعانة بالخبرة المقدمة من اتحاد إعانة المرأة في أيرلندا الشمالية، وهو إحدى المنظمات الأعضاء في المنبر. واتحاد إعانة المرأة هو منظمة طوعية رئيسية في أيرلندا الشمالية تعنى بالتصدي للعنف العائلي وتقديم الخدمات للنساء والأطفال.

العنف العائلي

في الوقت الحالي، هناك ملاحى كافية لاستيعاب النساء من ضحايا العنف العائلي؛ بيد أن الكثير من هذه الملاحى في حاجة إلى إعادة تأهيل كاملة. ولا يتاح الآن تمويل من الحكومة للقيام بهذا العمل وثبت أنه من الصعوبة بمكان الحصول على هذا التمويل.

وتواجه خدمات التوعية التي تساعد على بقاء النساء في منازلهن نقصاً في التمويل، وهناك بعض المجالات التي تعاني من وجود قوائم انتظار للنساء اللاتي تلتصن الحصول على الخدمات من اتحاد إعانة المرأة. ويشكل ذلك فجوة خطيرة في عملية تقديم الخدمات في أيرلندا الشمالية، إذ أن بعض النساء قد يواجهن درجة عالية من المخاطرة فيما يتعلق بالعنف العائلي والعنف الجنسي.

وفي ظل النص على "عدم اللجوء إلى الأموال العامة" بالنسبة إلى اللاحقين القانونيين، فإن الاستثناء الخاص بالعنف العائلي يتم تفسيره تفسيراً ضيقاً للغاية، ولا ينطبق إلا على الموجودين داخل البلد بتأشيرة زواج. ويرى اتحاد إغاثة المرأة أنه لا ينبغي أن تترك المرأة في وضع يرغمها على البقاء في ظروف تتعرض فيها للانتهاك والعنف ضد إرادتها بسبب حالتها المالية.

ولا تتوافر بييسر خدمات الترجمة الشفوية المحلية في أيرلندا الشمالية، وبالنظر إلى العدد المتزايد من النساء المنحدرات من أصول سوداء أو المنتميات إلى أقليات عرقية، فإن هذا الوضع يكون له تأثيره على فرص الحصول على هذه الخدمات.

ومن شأن إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية أن يشكل بالفعل الخطر الحقيقي من حيث أن التغييرات التي تجريها الحكومة على نظام تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية ستؤدي إلى ترك الكثيرات من ضحايا العنف العائلي في وضع لا يمكنهن فيه، لأسباب مالية، التخلي عن علاقة تعرضهن للانتهاك.

وتشهد أيرلندا الشمالية الآن وعلى مدى الثلاث سنوات الماضية عقد مؤتمرات متعددة الوكات لتقييم الخطر الذي يواجه الضحايا المعرضات بدرجة عالية لمخاطر العنف العائلي. وترأس هذه المؤتمرات وكالات الشرطة وتحضرها جميع الوكالات الرئيسية، بما فيها اتحاد إغاثة المرأة، لتوفير تدابير التخطيط لسلامة الضحايا المعرضات لدرجة عالية من المخاطرة. ولا زلنا في انتظار إقرار الاستعانة بالمستشارين المستقلين المعنيين بالعنف العائلي، الذين يعتبرون جزءاً لا يتجزأ من المؤتمرات المتعددة الوكالات لتقييم الخطر ويشكلون دعماً أساسياً للضحايا.

ولا توجد في أيرلندا الشمالية محاكم خاصة تعنى بالعنف العائلي وتكون بمثابة "مكتب جامع" لمعالجة جميع المسائل الناشئة عن حالات العنف العائلي. وتنفذ محكمة ديري إجراء تجريبياً يسمى بإجراء "ترتيب القوائم"؛ بيد أن هذه المحكمة ليست مقصورة بالكامل على مسائل العنف العائلي. وفي ظل النظام الحالي، ينظر في القضايا أمام المحاكم الجنائية ومحاكم الأسرة بصورة مستقلة. ونتيجة لذلك، هناك حالات تأخير كبيرة، وقد يضطر ضحايا العنف العائلي إلى الدخول في وساطات أو السماح لمرتكبي الانتهاكات بالاتصال بأطفالهم وذلك من خلال محاكم لا علم لها بشكل كامل بملايسات العنف العائلي داخل الأسرة. ولا يقتصر خطر ذلك على الضحايا وإرغامهم على التعرض لصدمات نفسية لا لزوم لها بالتعامل مع منتهكيهم، لكنه أيضاً يثير شواغل بشأن رفاه الأطفال في إطار نظام المحاكم.

ولا تزال هناك مسائل تتعلق بعدم اتساق ولين الأحكام التي تصدرها مختلف المحاكم بشأن جرائم العنف العائلي حسب اختلاف القضاة.

ولا تُلزم جميع المدارس بالتعليم الوقائي للبنين والبنات لمساعدتهم على تعزيز قدرتهم على المقاومة وفهم العلاقات الصحية وغير الصحية والمنطوية على انتهاكات.

العنف الجنسي

لا تزال معدلات ملاحقة حالات العنف العائلي متدنية بصورة مخجلة.

وسيكون المركز الجديد لإحالة حالات العنف الجنسي، المقرر افتتاحه في نيسان/أبريل ٢٠١٣، خطوة تستحق الترحيب صوب مساعدة ضحايا العنف الجنسي وتحسين معدلات ملاحقته؛ بيد أن هناك شواغل من أن السبل اللازمة للقيام بذلك ولتقديم الدعم إلى الضحايا فيما بعد لم يتم تناولها بصورة كافية.

ولا يَحتمل إلى حد كبير أن يتم تنفيذ نظام المستشارين المستقلين المعنيين بالعنف العائلي قبل افتتاح مركز إحالة حالات العنف الجنسي. وهناك أيضا مسائل تتعلق بتيسير فرص الوصول إلى هذا المركز أمام النساء اللاتي يتعين عليهن السفر لمسافات طويلة للوصول إليه، من فيرماناغ على سبيل المثال.

ولا يزال هناك وجود للثقافة المرفوضة المتمثلة في إلقاء اللوم على الضحية. وقد تفيد حملات الشرطة حول كيفية توخي السلامة كجزء من حملة أكبر للحد من مستوى العنف الجنسي في مجتمعنا، لكن لا ينبغي أن تحل هذه الحملات محل استهداف مرتكبي أفعال العنف الجنسي.

ولا يساعد الطابع الخلافي لنظام المحاكم في أيرلندا الشمالية على حماية الضحايا ويمكن أن يؤدي في أحيان كثيرة إلى إيذاء الضحايا.

ولا يوجد في أيرلندا الشمالية مركز عامل وممول معني بأزمة الاغتصاب بحيث يقلل من اعتماد النساء والفتيات من ضحايا العنف والانتهاك الجنسيين على الدعم الذي تتيحه جهات مستقلة.

الاتجار بالأشخاص

هناك اتفاق خاص بمستوى الخدمات مبرم حاليا بين وزارة العدل ومنظمة مساعدة اللاجئين واتحاد إعانة المرأة يقضي بتوفير خدمات الدعم لضحايا الاتجار بالبشر. بيد أنه من

الضروري أن تواصل الوكالات التعاون فيما بينها لتوفير الاستجابات التي تركز على الضحايا والمتعددة الوكالات والتي تستند إلى أفضل الممارسات وإلى حقوق الإنسان.

وعلى وجه الخصوص، فإن الضحايا من خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية يجب أن يعاملوا، في المقام الأول، كضحايا، بصرف النظر عن مركزهم المتعلق بالهجرة. وينبغي ألا يشكل عجزهم عن الحصول على أموال عامة أحد العوامل التي تؤثر على كيفية التعامل مع ضحية معترف بها من ضحايا الاتجار أو تقديم الدعم لها.

وفيما يتعلق بالسلطة التقديرية لوكالة الحدود في المملكة المتحدة للبت فيما إذا كان أحد مقدمي الطلبات ضحية للاتجار أم لا، ينبغي توخي المزيد من الشفافية في هذه العملية وإتاحة حق الطعن بما يتجاوز عملية الاستعراض القضائي المكلفة والمستترفة للوقت.

ولا تقدم خدمات الإرشاد إلا بعد انتهاء مهلة التفكير ومدتها ٤٥ يوما. وينبغي أن تمتد هذه الفترة لمدة سنة واحدة على الأقل بما يتفق واحتياجات الضحايا.

ومهلة التفكير البالغة ٤٥ يوما ينبغي تمديدها بما يتيح للضحية مزيدا من الوقت للتعامل مع محنتها.

ولا توجد حاليا مسارات واضحة لتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية أو الاستحقاقات اللازمة لضحايا الاتجار بالأشخاص.

دمج استراتيجيات العنف المتزلي والعنف الجنسي

يؤيد اتحاد إعانة المرأة الدمج بين استراتيجية التصدي للعنف المتزلي واستراتيجية مواجهة العنف الجنسي. فالعنف المتزلي والعنف الجنسي مترابطان بحكم طبيعتهما، وكثيرا ما يحدثان جنبا إلى جنب، وهما نوعان من العنف الموجه إلى النساء والفتيات والذي يمكن القول بأنه ناجم جزئيا عن عدم المساواة بين الجنسين ومعاداة النساء في المجتمع.

وقد تم إدماج أعمال الشراكة الاستراتيجية التي تقوم عليها الاستراتيجيتان والتي تضطلع بها الإدارات والوكالات الحكومية، مثل جهاز الشرطة في أيرلندا الشمالية، ومجلس أيرلندا الشمالية المعني بالملاحظة في فترة الاختبار، والمنظمات الطوعية، ويحقق هذا الإدماج نتائج طيبة.

وحيث أن الدمج الكامل للاستراتيجيتين لن يتم قبل عام ٢٠١٣، لا يزال من غير المعروف إلى أي مدى سيتم تحقيق ذلك من الناحية العملية ومدى فعاليتها. ويظل أحد

الشواغل الرئيسية منصبا على عدم تكريس الموارد اللازمة لإنجاز الاستراتيجية الموحدة دون أن تفرض الحكومة عليها قيودا متعلقة بالميزانية.

والاستراتيجية الموحدة محايدة بالنسبة للجنسين، ولا تقر بالمسائل الرئيسية المتعلقة بالمساواة والتي تتسبب في العنف ضد المرأة. وفي بعض الحالات، يمكن أن يؤدي ذلك إلى نوع من العمى الجنساني، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة عدد الضحايا من الذكور مع الإصرار على معاملة الضحايا من النساء والرجال بنفس الطريقة.

ورغم أن الاستراتيجيتين تبرزان بعض النقاط التي اتخذت فيها إجراءات إيجابية، فإن تنفيذهما العملي لا يزال منقوصا في كثير من الحالات. وعلى سبيل المثال، ورغم وجود تدابير خاصة تمكن الضحايا من تقديم أدلة في المحكمة، فإن هذه التدابير في واقع الأمر لا تستخدم بكامل طاقتها.

وسيوصل اتحاد إعانة المرأة رصد الاندماج بين الاستراتيجيتين بما يكفل عدم التخلي عن أي من الأولويات الرئيسية المتعلقة بالعنف العائلي وعدم خفض الأولوية الممنوحة لها، وضمان الاعتراف بالصلة بين الأولويات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف العائلي.

الصلات بالتزاعات

من الضروري أن تعترف سلطات بريطانيا وأيرلندا الشمالية بالوضع الفريد للمرأة في أيرلندا الشمالية في سياق ما بعد النزاع. ففي خلال السنوات العديدة التي استغرقتها النزاع، سيطرت على الحياة ونظام العدالة الجنائية في أيرلندا الشمالية الجرائم الطائفية والسياسية التي أخفت وراءها بصورة أكبر جرائم من قبيل العنف المتري والعنف الجنسي. وعقد من الأمر الشكوك التي راودت الشرطة في طوائف معينة والعجز عن إبلاغ الشرطة بالجرائم المرتكبة.

فما الذي يمكن أن يساعد على التعامل مع هذه التركة؟

- مواصلة تعزيز التقارب بين الشرطة والطوائف التي يصعب الوصول إليها؛
- إدراج أيرلندا الشمالية ضمن التزامات المملكة المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من خلال خطة العمل الوطنية الخاصة بها؛
- تكريس البحوث لاستكشاف الروابط والصلات المتبادلة بين العنف الناجم عن النزاع في أيرلندا الشمالية والعنف الموجه ضد المرأة.